

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين  
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين •  
وبعد ..

فان موضوع هذا الكتاب الذى يسعى لمعالجته ، وتدور حوله  
أبوابه وفصوله عن : « مناهج الأصوليين فى طرق دلالات الألفاظ على  
الأحكام » (١) •

ومبحث دلالات الألفاظ على الأحكام واحد من المباحث الفنية التى  
عنى علماء المسلمين بها بحسبانها طريقا من الطرق التى تتم عن مقصد  
الشارع الحكيم ، وتكشف عن مراده من خلال نصوصه •

وقد جاء بحثهم فيه فى اطار سعيهم الدؤوب لتمهيد الوسائل وارساء  
القواعد التى تعين وتساعد فى استنباط الأحكام الشرعية من نصوص  
القرآن والسنة . ذلك السعى الذى انتهى بهم الى وضع علم عظيم الشأن  
جليل القدرة ، ثابت القواعد ، محكم البناء ، متنسق المنهج ، قوى المنطق .  
خصب المباحث هو علم « أصول الفقه » الذى عرفوه - تحقيقا للأغراض

---

(١) المراد بالدلالات فى هذا العنوان الدلالات بمعنى « كيفية دلالة اللفظ  
على المعنى » ذلك ان كلمة الدلالات تستخدم احيانا بمعنى عام فتشمل كل  
القواعد اللغوية ولا يخفى على العارفين بعلم « أصول الفقه » الفرق بين  
النوعين من جهة ان النوع الأول - وهو المقصود هنا - هو دلالة اللفظ ، واما  
النوع الثانى فهو الدلالة باللفظ من جهة امره ونهيه وعمومه وخصوصه  
روحيته ومجازته .. الخ .

راجع نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ج ١ ص ١٨١ طبعة صبيح •

السابقة منه - بأنه عبارة عن : « قواعد يتوصل بها الى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية » (٣) .

وفي ظل ذلك التعريف توفرت مباحثه على الاهتمام ببيان القواعد التي هي بمثابة القضايا الكلية التي تصلح للتطبيق - من بعد - على جزئيات كثيرة ، والتي يتم للمجتهد بجريانه على قانونها استمداد الأحكام من النصوص .

هذا ولما كان الغرض من تلك المباحث استمداد الأحكام من النصوص فقد ضمت - فيما ضمت - من قضايا وقواعد ما يسيه الأصوليون بالقواعد اللغوية أو طرق الاستنباط للأحكام من الأدلة ، وهي مباحث ذات خطر بعيد . وأهمية كبيرة في علم أصول الفقه : تستغرق جزءا كبيرا من حيز ذلك العلم العظيم فضلا عن اكتسابها أهمية خاصة بين مسائله وقضاياها .

وموضوع هذا الكتاب يتوفر على دراسة جانب واحد من جوانب تلك القواعد اللغوية . وهو كيفية دلالة اللفظ على المعنى المستعمل فيه . وطرق فهم المعنى من ذلك اللفظ وهو ما يطلق عليه الأصوليون « دلالات الألفاظ » .

ويعنى - بالدرجة الأولى - ببيان مناهج الأصوليين في تلك الدلالات ، ذلك أنهم يختلفون في طرق الدلالة - كما سنرى -

---

(٣) راجع ارشاد الفحول للشوكاني ص ٣ ، وأصول الفقه للشيخ محمد الخضري ص ١٢ . وأصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٢ . هذا ولا بد من التنبيه الى أن هذا التعريف لعلم أصول الفقه بالاعتبار اللفظي - أي باعتباره اسما لعلم مخصوص وفن معين يؤدي مهمة محددة . ولاصول الفقه - عند الأصوليين - تعريف آخر باعتباره مركبا اضافيا وفي التعريف الأخير تعرف كلمة « أصول » منفردة ثم تعرف كلمة « فقه » منفردة ومن خلال نسبة التعريفين كل منهما الى الآخر ينتج تعريف أصول الفقه - راجع المستصفي للإمام الغزالي ج ١ ص ٤ ، والأحكام في أصول الأحكام للآمدى ج ١ ص ٦ ، ونهاية السؤل للأسنوي ج ١ ص ١٤ .

فللمتكلمين - الجمهور - فى ذلك منهج وطريقة ، وللحنفية منهج آخر  
يغايير منهج المتكلمين فى النظرة والتقسيم •

وتتبع دراسة المنهج بالضرورة الدراسة الوصفية والموضوعية لكل  
موضوع من الموضوعات المختلفة التى خاض الأصوليون غمارها من خلال  
الاختلاف . ويبان الأثر الفقهي المترتب على ذلك الاختلاف متى وجد •  
هذا وقد استدعى بحث هذا الموضوع - وفق عنوانه السابق - أن  
أجعله فى تمهيد ؛ وثلاثة أبواب . وفصل خاتم •

أما التمهيد فقد احتوى على التعريف بمناهج الأصوليين مع دراسة  
للخلفية التاريخية للمدارس الأصولية •

يأتى - بعد ذلك - الباب الأول الذى خصصته لبيان تناول المدارس  
الأصولية للدلالات وتقسيمها . وقد اشتمل على ثلاثة فصول :

• الفصل الأول عن : « تناول المتكلمين للدلالات فى مصنفاتهم »

• الفصل الثانى عن : « تقسيم المتكلمين للدلالات »

• الفصل الثالث عن : « تناول الحنفية وتقسيمهم للدلالات مع المقارنة

بمنهج المتكلمين » •

أعقبه الباب الثانى الذى تناول : « دلالة المنطوق » من خلال :

• تمهيد عن تعريف : « المنطوق وأقسامه عند المتكلمين » •

• فصل أول عن : « المنطوق الصريح مع المقارنة بدلالة العبارة

عند الحنفية » •

• فصل ثان عن : « المنطوق غير الصريح مع المقارنة بالدلالات

المقابلة له عند الحنفية » •

ثم كان - بعد ذلك - الباب الثالث الذى توفر على دراسة « دلالة

المفهوم » من خلال :

• تمهيد عن تعريف : « المفهوم وأقسامه عند المتكلمين » •

• فصل أول عن : « مفهوم الموافقة » •

• فصل ثان عن : « مفهوم المخالفة » •

وختمت البحث بخاتمة عن « التعارض بين الدلالات عند المدرستين »  
هذا ولا أملك في نهاية هذه المقدمة - إلا أن أسأل الله العلي القدير العون  
والتوفيق فيما أنا بصدد من مباحث علم الأصول وهي مباحث وعرة  
المسالك ، دقيقة المآخذ - وأن يلهمني في ذلك سلامة النظر ، وسداد  
الرأى ، كما أسأله أن يجعل هذا العمل عملاً خالصاً لوجهه الكريم يعد في  
حسناتي ﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم﴾ ، انه سميع  
مجيب الدعاء .

خليفة بابكر الحسن

\*\*\*

## تمهيد

### التعريف بمناهج الأصوليين مع دراسة تاريخية للمدارس الاصولية

يراد بمناهج الأصوليين طرقهم وأساليبهم واتجاهاتهم فى بحث وتناول المسائل الاصولية ، وهى طرق لا يصعب على الناظر التعرف عليها من خلال نظره فى كتب أصول الفقه الاسلامى التى يرد الخلاف فيها واضحا بين مدرستين كبيرتين تقاسمتا - ابتداء - التأليف فيه : هاتان المدرستان هما : مدرسة الشافعية وتسمى بمدرسة المتكلمين ، ومدرسة الحنفية وتسمى بمدرسة الفقهاء •

وقد آل التأليف فى علم أصول الفقه الى هاتين المدرستين فى مرحلة لاحقة لتدوينه الذى بدأ على يد الامام أبى عبد الله محمد بن ادریس الشافعى ( ت ٢٠٤ هـ ) (١) فى كتابه « الرسالة » •

هذا ولا بد من أن نقرر هنا أن تدوين الامام الشافعى لعلم أصول الفقه لا يعنى نشأته اذ نشأ هذا العلم كقواعد غير مدونة فى مراحل مبكرة من عمر النظر الفقهى •

ففى عصر الصحابة ومن خلال مناهجهم التى التزموها فى الفتوى بالرجوع الى القرآن فالسنة فالاجماع فالرأى(٢) نلاحظ أثرا للقواعد الاصولية • وفى اجتهاداتهم بالرأى فى المسائل غير المنصوص عليها

---

(١) هو الامام المشهور واحد الائمة الأربعة عند أهل السنة محمد بن ادریس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمى القرشى المطلبى ، مؤسس المذهب الشافعى المولود سنة ١٥٠ هـ ، المتوفى سنة ٢٠٤ هـ . راجع اصول الفقه وتاريخه ورجاله ص ١٣ للشيخ شعبان محمد اسماعيل .

(٢) راجع البرهان لامام الحرمين ج ٢ ص ٧٦٥ ، وتاريخ التشريع الاسلامى للشيخ محمد الخضرى ص ٨٧ ، ٨٨ .

بالرجوع الى القياس وتحكيم المصلحة والعمل على سد الذرائع ، ما يدل  
أيضا على أن اجتهاداتهم كانت تعتمد على أصول وضوابط (٣) .

وفى تفسيرهم للنصوص عن طريق تخصيص العام ، أو صرف اللفظ  
عن حقيقته الى مجازه . أو عملهم بسفهوه الموافقة . أو المخالفة ما يدل على  
منزع أصولي مقدر عندهم (٤) .

غير أن ذلك المنزع الأصولي فى عامة أمره لم يكن ناتجا عندهم عن  
قصد وترتيب . بقدر ما كان ناتجا عن الطبع والسليقة والمعرفة التامة باللغة  
وبدلالات ألفاظها . وإدراك الدقيق والبعيد من اشاراتها ومراميتها ، هذا  
فضلا عن احاطتهم بأسرار التشريع وحكسه التى ركزتها فى نفوسهم صحبتهم  
للسون صلى الله عليه وسلم . ووقونهم على أسباب نزول الآيات ومعرفتهم  
بمواطن ورود الأحاديث .

لهذا لم يحتاجوا فى ذلك الزمن الى تدوين تلك القواعد الأصولية .  
وقد لحق بالصحابة تابعوهم فكان شأنهم فى ذلك شأن سلفهم من  
الصحابة من حيث أنه لم يكن لهم قواعد أصولية مدونة ولكنهم كانوا  
يلاحظون فى فتوَاهم قواعد أصولية فرضتها عليهم ظروف نشأتهم وتلقيهم  
وأوضاع بيئاتهم . وتوفر السنة عندهم أحيانا وعدم توفرها أحيانا أخرى ،  
وأية ذلك انقسامهم الى أهل حديث وأهل رأى .

ولا شك أن الاعتماد على الحديث منهج أصولي . كما أن الاعتناء  
على الرأى منهج أصولي .

فلما جاء عصر الأئمة المجتهدين بدأت المناهج الأصولية تأخذ حظها  
فى الظهور بصورة أجلى وأوضح حيث تكثفت كل الاختلافات السابقة  
فى الفروع الناتجة عن اختلاف الطريقة والمنهج والبيئة فيهم . ولهذا ظهرت  
بعض المصطلحات الأصولية بسمياتها على ألسنتهم ووصف منهجهم بها .

(٣) راجع فى اجتهاداتهم الجزء الأول من اعلام الموقعين لابن القيم .  
وكذلك مباحث القياس والمصالح المرسله وسد الذرائع والاستحسان فى  
كتب أصول الفقه عامة .

(٤) يرد طرف من ذلك فى فصل المفهوم - ان شاء الله .

فالامام أبو حنيفة أثر أنه كان يمضى الأمور على القياس فاذا قبح  
القياس يمضيها على الاستحسان .

ووصف نسيده محمد بن الحسن الشيباني حانه فقال : « كان  
أصحابه ينازعونه المقاييس فاذا قال : أستحسن . لم يلحق به أحد » (٥) .  
والامام مالك حفل موطؤه بالاعتماد على اجماع أهل المدينة الذى  
كان يعبر عنه بقوله : « الأمر الذى لا اختلاف عليه عندنا » ، و « الأمر  
يبلدنا » ، و « السنة عندنا » .

كما كان يتخير من آراء السلف ويستخدم فى ذلك عبارة : « هذا  
أحسن ما سمع » ، و « هذا أحب ما سمعت أبى » . ويقس . ويسد  
المذراع (٦) .

بل ويصرح كما رواه أصبغ عنه بأن « الاستحسان تسعة أعشار  
العلم » . و « الاستحسان عماد العلم » (٧) .

(٥) مناقب أبى حنيفة للموفق المكي ج ١ ص ٨٢ والامام أبو حنيفة هو  
النعمان بن ثابت الفقيه المجتهد ، واحد الأئمة الأربعة ولد بالكوفة سنة ٨٠ هـ  
وتوفى سنة ١٥٠ هـ . راجع الاعلام للزركلى ج ٦ ص ٤ وانفتح المبين ج ١  
ص ١١٠ .

ومحمد بن الحسن الشيباني هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد  
الشيباني ونسبته الى شيبان . نشأ بالكوفة وسدح من أبى حنيفة وانسب عليه  
مذهبه وعرف به ، وكان من أصحابه المشهورين . ولى القضاء وصنف كتب  
ظاهر الرأية السنة - توفى - رحمه الله - سنة ٨٩ هـ .

انظر فى ترجمته تاريخ بغداد واصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٥٦ .

(٦) راجع الموطأ بشرح السيوطى فى مواضع منفردة . والامام مالك هو  
امام دار الهجرة مالك بن أنس الاصبغى الحميرى ، أبو عبد الله ، احد الأئمة  
الأربعة عند أهل السنة الذى ينتسب اليه المالكية . ولد بالمدينة سنة ٩٣ هـ  
وبها توفى سنة ١٧٩ هـ - راجع اصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٤٨ .

(٧) الموافقات للشاطبى ج ٤ ص ٢١٠ . الاعتصام ج ٢ ص ١٣٨  
واصبغ هو اصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع فقيه من كبار فقهاء المالكية  
بمصر - توفى - رحمه الله سنة ٢٢٥ هـ . راجع الاعلام للزركلى ج ١ ص ٢٣٦  
واصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٧٤ .

وقد توج ذلك كله بظهور الامام الشافعى الذى نهض بتدوين هذا العلم العظيم ، وكانت تلك الخطوة احدى مآثره الرائدة .

يقول الرازى عنه فى هذا الصدد : « ان الناس قبل الامام الشافعى كانوا يتكلمون فى مسائل الفقه ، ويستدلون ويعترضون ولكن ما كان لهم قانون كلى فى معرفة دلائل الشريعة ، وفى كيفية معارضاتها ، وترجيحاتها ، فاستنبط الشافعى - رحمه الله تعالى - علم أصول الفقه ووضع للخلق قانونا كليا يرجع اليه فى معرفة مراتب أدلة الشرع » (٨) .

وبعد أن وضع الامام الشافعى اللبنة الأولى فى صرح هذا العلم العظيم برسائله استمر التأليف فيه وكان فى كل مرحلة يأخذ دفعة جديدة فى مراقى التطور حتى برزت المدارس الأصولية .

وتهما ونحن بصدد دراسة مناهج الأصوليين فى دلالات الألفاظ مدرستان : مدرسة الشافعية أو المتكلمين ومدرسة الحنفية أو الفقهاء ؛ ذلك أن المدرسة الثالثة التى ظهرت لاحقا وجمعت بين الطريقتين لا تعدو أن تكون مدرسة توفيقية عملت على دراسة أصول الفقه دراسة مقارنة وأفادت بتطعيم كل طريقة بما عند الطريقة الأخرى كما عملت على ترجيح رأى على آخر أحيانا .

هذا ولا بد قبل أن نمضى قدما فى دراسة الدلالات عند هاتين المدرستين من أن نعرف بكل واحدة منهما وبمنهجها وطريقتها فى ترتيب الموضوعات الأصولية . وأن نعرض عرضا عاما لأبرز الموضوعات التى كانت محلا للاختلاف بينهما من موضوعات علم أصول الفقه بادئين فى ذلك بالمدرسة الأسبق وهى مدرسة الشافعية التى تأسست فى ظل طريقة الامام الشافعى :

٨٠ مناقب الامام الشافعى للرازى ص ٥٧ . والرازى هو ابو عبد الله الفخر الرازى محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمى البكرى . الامام المفسر ، الأصولى صاحب المحصول ، ولد سنة ٥٤٤ وتوفى سنة ٦٠٦ هـ . راجع الفتح المبين فى طبقات الأصوليين ج ٢ ص ٤٣ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٢٥ .

## ١ - مدرسة الشافعية أو المتكلمين :

تقوم هذه المدرسة على تحقيق القواعد الأصولية دون التأثر بالفروع الفقهية ، مرتكزة في ذلك الى أن الأصول فن ومستقبل يتأسس عليه الفقه، ومن هنا كان اتجاهها اتجاها نظريا تجريديا يرمى الى تقرير القواعد الأصولية كما تدل عليها الأدلة لتجعل موازين لضبط الاستنباط ومعايير نسلامة الاستدلال ، وحاكمة لاجتهاد المجتهدين لا محكومة بالفروع الفقهية(٩) .

والسبب في هذه النزعة عند هذه المدرسة أنها تأسست كما ذكرنا في ظل طريقة الامام الشافعي الذي وضع أصوله قبل فقهه حيث انه عمد الى وضع الأصول مبينا فيها اتجاهه ومسلكه في القضايا التي كانت تثار في زمنه بين أهل الحديث وأهل الرأي(١٠) .

ولنشوء هذه الطريقة في ظل منهج الامام الشافعي الأصولي سميت باسمه ونسبت اليه ، وكتب فيها كثير من أتباعه .

كما أنها تسمى أيضا بطريقة المتكلمين لأن كثيرا من المشتغلين بعلم الكلام قد كتبوا فيها اذ أنها بمنهجها العقلي المجرد قد شاقتهم وأغرتهم بالكتابة فيها لأن منهجها يتفق مع منهجهم العقلي ، ونظرهم للحقائق بصورة مجردة فبحثوا فيها كما هو دأبهم في علم الكلام من غير نزوع الى التقليد ولكن باعتماد على التحقيق والبحث .

وقد أفاد المتكلمون هذه الطريقة بكتابتهم فيها وراودوا بالأصول آفاقا جديدة غلب عليها طابع النظر والمنطق .

---

(٩) أصول التشريع ومناهج الاستنباط للأستاذ الدكتور حمد الكبسي ص ٢٣ ، وأصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٨ ، والوجيز في أصول الفقه للأستاذ الدكتور عبد الكريم زيدان ص ١٧ .  
(١٠) أصول الفقه للشيخ محمد ابو زهرة ص ١٨ .

عذا ولم تقتصر هذه المدرسة على الأصوليين من الشافعية والمنتكسين  
وانما شمت اليهم أصوليين من المالكية والحنابلة والشيعة الامامية والزيدية  
والاباضية . واهذا تسمى بطريقة الجمهور أيضا .

## ٢ - كتب هذه المدرسة :

ألفت في هذه المدرسة الأصولية كثير من الكتب التي ظهر من خلالها  
منهجها . ووضحت ضريقتها . وتحدد أسلوبها . والتأليف فيها يعود الى  
اسهامات القاضي أبي بكر الباقلاني وان كانت مؤلفاته لم تصل الا من  
خلال آرائه التي وردت في كتب المتأخرين (١١) والقاضي عبد الجبار  
المعتزلي (١٢) الذي كتب على منهج هذه المدرسة كتابه « العهد » وتبعه  
أبو الحسين بصرى (١٣) بشرح يسمى « المعتسد » ثم ظهر بعد ذلك  
مؤلف عظيم في فن أصول الفقه في هذه المدرسة هو كتاب « البرهان »  
لامام الحرمين الجويني ( ت ٤٧٨ هـ ) ( ١٤ ) وتلاه المستنفي للامام الغزالي  
( ت ٥٥٥ هـ ) ( ١٥ ) .

(١١) أصول الفقه وابن تيمية ج ٢ ص ٣٥ والقاضي ابو بكر هو  
محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلاني البصرى  
المالكي الفقيه سكنه الأصرلى . توفى - رحمه الله - سنة ٤٠٣ هـ . راجع  
اصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٤٤ .

(١٢) هو ابو الحسين عبد الجبار بن احمد بن عبد الجبار بن احمد  
الهمداني الملقب بالقاضي كان امام اهل الاعتزال في عهده توفى سنة ٥١٤ هـ .  
راجع الطبقات الكبرى لابن السبكي ج ٣ ص ٢١٩ .

(١٣) هو محمد بن على الطيب . ابو الحسين البصرى : احد ائمة  
المعتزلة بوى بغداد سنة ٤٣٦ هـ . راجع اصول الفقه تاريخه ورجاله  
ص ١٥٩ .

(١٤) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف محمد الجوينى ، ابو المعالى  
الملقب بامام الحرمين توفى - رحمه الله - سنة ٤٧٨ هـ . راجع اصول  
الفقه تاريخه ورجاله ص ١٨٠ .

(١٥) هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسى : ابو حامد حجة  
الاسلام . فيلسوف . ومنتصوف . واصولى . وفقه . له نحو مائتى مصنف .  
توفى سنة ٥٠٥ هـ . راجع اصول الفقه تاريخه ورجاله .

وقد عمل على تلخيص هذه الكتب مع اضافة زيادات عليها عالمان شافعيان جليلان هما الامام فخر الدين عمر بن محمد الرازي (ت ٦٠٦ هـ) في كتابه « المحصول » ، وأبو الحسن علي بن أبي علي المعروف بسيف الدين الآمدي (ت ٦٣١ هـ) (١٦) في كتابه « الاحكام في أصول الأحكام » .

ثم توالى الاختصارات بعد ذلك على هذين الكتابين فأما «المحصل» للامام الرازي فقد ورد عليه اختصاران أحدهما « الحاصل » كتبه تاج الدين محمد بن الحسين الأرموي (ت ٦٥٣ هـ) (١٧) وثانيهما « التحصيل » كتبه سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (ت ٦٨٢ هـ) (١٨) .

واختصر القاضي عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) (١٩) هذين الكتابين في متنه « منهاج الوصول الى علم الأصول » ، الذي شرح

---

(١٦) هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن سالم التغلبي الفقيه الاصولي الملقب بسيف الدين ، صاحب الاحكام في أصول الأحكام (ت ٦٣١ هـ) راجع الاعلام ج ٣ ص ٨٤١ ، الفتح المبين ج ٢ ص ٥٨ ، أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٣٧ .

(١٧) هو محمد بن الحسين بن عبد الله الأرموي كان من اكابر تلامذة الامام فخر الدين الرازي ، اختصر « المحصول » في كتابه « الحاصل » المشار اليه ، كانت له ثروة وحشمة ووجاهة وفيه تواضع ، استوطن بغداد ودرس بالمدرسة الشرفية توفي - رحمه الله - سنة ٦٥٣ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٤٨ .

(١٨) هو سراج الدين محمود بن أبي بكر بن أحمد الأرموي رند سنة ٥٩٤ هـ ، له مؤلفات عديدة في مختلف العلوم منها كتاب « التحصيل » الذي اختصر فيه « المحصول » وهو الكتاب محل الإشارة ، توفي - رحمه الله - سنة ٨٦٢ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٦٢ .

(١٩) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي ناصر الدين بن البيضاوي ، قاضي ، مفسر ، علامة ، مصنفاته كثيرة في الأصول والمنطق والتفسير . توفي - رحمه الله - سنة ٦٨٥ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٦٨ .

بشروح كثيرة لعل أحسنها ما كتبه عبد الرحيم بن حسن الأسنوى (٢٠)  
(ت ٧٥٦ هـ) (٢١) •

وهذه الكتب الأخيرة وان كانت مختصرات للأهمات المؤلفة فى هذه  
المدرسة الا أن أصحابها لا يقتصرون فيها على النقل عن اختصروا كتبهم .  
بل تفردوا فى اختصارهم لها بأراء يخالفون فيها أحيانا آراء من تولوا  
اختصار كتبهم •

٣ - طريقة ترتيب موضوعات الأصول عند هذه المدرسة :  
تتجه هذه المدرسة فى عموم منهجها الى ترتيب موضوعات الأصول  
على الكيفية التالية :

- ١ - المقدمات المنطقية واللغوية •
  - ٢ - الأحكام •
  - ٣ - الأدلة •
  - ٤ - الاجتهاد والتقليد (٢٢) •
- هذا هو منهجهم فى الترتيب فى عامة أمره على أن بعضهم قدم  
وأخر داخل هذه المباحث بحسب المنطق الذى يرضاه فى ذلك •

٤ - مدرسة الحنفية أو الفقهاء :  
إذا كانت طريقة مدرسة المتكلمين التى سلف الحديث عنها تقوم  
على وضع الأصول مجردة عن الفروع ، فان مدرسة الحنفية بالمقابل يقوم  
منهجها على استخلاص الأصول من الفروع الفقهية حتى أن القاعدة  
الأصولية اذا ترتب عليها مخالفة فرع فقهى شكلوها بالطريقة التى تجعل  
ذلك الأصل منسجما مع الفرع الفقهى (٢٣) •

---

(٢٠) هو عبد الرحيم بن الحسن بن على بن عمر بن على بن ابراهيم  
القرشى الاموى الأسنوى المصرى الشافعى الملقب بجمال الدين الفقيه  
الأصولى النحوى النظار المتكلم صاحب « منهاج الأصول » توفى - رحمه  
الله - سنة ٧٧٢ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٦٥ .  
(٢١) راجع أصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ٧ ، وأصول الفقه  
للاستاذ الدكتور محمد مصطفى شلبى ص ٥٤ .  
(٢٢) أصول الفقه وابن تيمية ج ١ ص ٤٣ .  
(٢٣) أصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ٦ .

وقد لجأت مدرسة الحنفية لهذا الأسلوب لتجعل من الأصول معايير تشهد بسلامة فروع مذهبهم ولتثبت أيضا أن لمذهبهم أصولا ، يمكن من خلالها الدفاع عنه في مقام الجدل والمناظرة(٢٤) .

وأصل نشوء هذه المدرسة يرجع الى أن الامام أبا حنيفة وصاحبه أب يوسف(٢٥) ومحمد وغيرهما من شيوخ المذهب لم تؤثر عنهم أصول مدونة للاستنباط وأنهم كانوا يعالجون المسائل التي تعرض عليهم ويجرون النظر فيها كما كان يفعل الفقهاء في زمنهم من غير رجوع الى ضوابط أصولية مدونة ومحددة .

فلما جاء المتأخرون من فقهاءهم - وبخاصة بعد عصر التدوين الذي ظهرت فيه رسالة الامام الشافعي وكثر الجدل بينهم وبين الفقهاء الآخرين - أوردوا أن يدونوا أصول مذهبهم كما فعل الشافعية تماما - فلم يكن أمامهم سبيل سوى أن يستخرجوا تلك الأصول من فروع أئمتهم فوضعوا أصولهم وفق الكيفية السابقة .

وقد سميت طريقتهم هذه باسمهم فقبل عنها : طريقة الحنفية ، كما سميت بطريقة الفقهاء لفرط تعلقها بالفرع الفقهي واخضاعها للأصل والقاعدة لذلك الفرع ، فهي طريقة من جهة نشأتها وتأسيسها أليق بالفروع وأمس بالفقه كما يقول ابن خلدون(٢٦) .

هذا وقد كان لهذه الطريقة بفضل سلوكها الأسلوب السابق الفضل الكبير في ابراز أصول المذهب الحنفي ، وهو مذهب له وزنه واعتباره بين المذاهب الفقهية ، وله بعده العريق أيضا في الفقه - الذي يمتد عبر فقهاء الرأي في العراق الى أن يصل الى سيدنا عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة الآخرين الذين كانوا بالعراق وتأسس على منهجهم فقه ذلك المذهب .

---

(٢٤) أصول الفقه للشيخ محمد الخضري ص ٢٠ .

(٢٥) أبو يوسف هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الانصاري الكوفي البغدادي صاحب الامام أبي حنيفة وتلميذه وأول من نشر مذهبه ، ولي القضاء ببغداد وكان أول من لقب بقاضي القضاة ولد سنة ١١٣ هـ وتوفي سنة ١٨٢ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٥٤ .

(٢٦) مقدمة ابن خلدون ص ٣٢٣ .

## ٥ - كتب هذه المدرسة :

يسكن رد التأليف في هذه المدرسة الى الكتابات الأولى التي ظهرت من الحنفية في أصول الفقه ككتاب « مأخذ الشرائع » للإمام أبي منصور الماتريدي ( ت ٣٣٣ هـ ) ( ٢٧ ) .

على أن المؤلفات التي اشتهرت فيها هي :

- ١ - أصول الجصاص للإمام أبي بكر أحمد بن الجصاص ( ت ٣٧٠ هـ ) ( ٢٨ ) .
- ٢ - تقويم الأدلة لأبي زيد الدبوسي ( ت ٤٣٠ هـ ) ( ٢٩ ) .
- ٣ - تأسيس النظر لأبي زيد الدبوسي .
- ٤ - أصول السرخسي للإمام أبي بكر حمد بن أحمد السرخسي ( ت ٤٩٠ هـ ) ( ٣٠ ) .

---

( ٢٧ ) هو محمد بن محمد بن محمود ، أبو منصور الماتريدي من أئمة الكلام نسبة الى « ماتريد » مطلة ب « سمرقند » له كتاب التوحيد ، وكتاب المقالات ، وغيرها . توفي - رحمه الله - سنة ٣٢٣ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١١٥ .

( ٢٨ ) هو أحمد بن علي الرازي . ابو بكر الجصاص ، سكن بغداد ومات فيها، انتهت اليه رئاسة الحنفية وطلب اليه أن يلي القضاء فامتنع . ولد سنة ٣٠٥ هـ وتوفي سنة ٣٧٠ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٣٢ .

( ٢٩ ) هو عبد الله بن عمر بن عيسى ، أول من وضع علم الخلاف وابرزه كان ففيها باحثا يضرب به المثل في النظر واستخراج الحجج ، له عدة كتب في الاصول . توفي - رحمه الله - سنة ٤٣٠ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٥٨ .

( ٣٠ ) هو محمد بن احمد بن سهل ، ابو بكر شمس الأئمة قاضي من كبار الأحناف ، مجتهد من أهل سرخس في خراسان ، كان اماما من أئمة الحنفية ، حجة نبيا . متكلم . محدثا . مناظرا اصوليا مجتهدا ، له « المبسوط » مصنف مشهور في الفقه ومختصر الطحاوي ، وله كتابه المشهور في الاصول . توفي - رحمه الله - سنة ٤٨٣ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٨٢ .

٥ - كتاب فخر الاسلام البزدوى ( ت ٤٨٢ هـ ) ( ٣١ ) ، وقد شرحه عبد العزيز البخارى ( ت ٧٣٠ هـ ) ( ٣٢ ) بشرح واف يسمى كشف الأسرار . وقد كتب أيضا فى هذه المدرسة بعض المتأخرين ، ومن أبرز من كتب من المتأخرين فيها عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفى ( ت ٧١٠ هـ ) ( ٣٣ ) . وقد صنف فى هذه الطريقة كتابه « المنار » وله شروح عديدة أهمها شرح لعز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن الملك ( ٣٤ ) .

#### ٦ - مقارنة بين منهج المدرستين :

يظهر لنا من خلال العرض التاريخى للتعريف السابق بالمدرستين أن عماد الاختلاف بينهما يرجع الى أن مدرسة المتكلمين اتجهت الى تحقيق القواعد الأصولية تحقيقا منطقيا مجردا ، وبهذا كانت الأصول فيها حاکمة للفروع فى حين أن مدرسة الحنفية اعتمدت فى استخلاص أصولها على الفروع المروية عن أئمة المذهب وشيوخه السابقين ، ولهذا كانت الأصول فيها محكومة بالفروع .

وقد ترك هذا الاختلاف الأساسى بين المدرستين أثره بشكل بين على طريقة كل منهما ومنهجه ، ويمكن أن تحمل ذلك الأثر فى المسائل الآتية :

( ٣١ ) هو على بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم ، أبو الحسن ، فخر الاسلام البزدوى ، فقيه أصولى من اكابر الحنفية ، له مؤلفات عديدة فى الفقه وله فى الأصول كتابه المشهور المشار اليه ، ولد سنة ٤٠٠ هـ وتوفى - رحمه الله - سنة ٤٨٢ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٨٣ .

( ٣٢ ) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد الملقب بعلاء الدين البخارى ، الفقيه الحنفى الأصولى ، كان من المتبحرين فى الفقه والأصول ، له مصنفات أهمها شرحه لأصول البزدوى المشار اليه . توفى - رحمه الله - سنة ٧٣٠ هـ ( ٣٣ ) هو عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفى ( ت ٧١٠ هـ ) .

( ٣٤ ) هو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين الكرمانى المعروف بابن ملك ، فقيه حنفى من المبرزين ، له مؤلفات كثيرة . توفى - رحمه الله - سنة ٨٠١ هـ . راجع أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٩٤ .

١ - أن الحنفية كثيرا ما يخضعون الأصول في طريقتهم للفروع حتى اذا رأوا أصلا يتعارض مع فروع أئمتهم شكلوه بالطريقة التي تجعله منسجما مع تلك الفروع .

ومن صور ذلك - مثلا - ما قرروه في أصولهم ابتداء من أن المشترك (٢٥) لا يطلق على معنيه جميعا في آن واحد - فلما طبقوا هذه القاعدة على من يوصى لمواليه - والمولى مشترك بين المعتق والمعتق (❦) - ألفوا أنها تؤدي الى بطلان الوصية لجهالة الموصى له ، لهذا اتجهوا الى تشكيلها بطريقة تؤدي الى تصحيح هذا الفرع وغيره مما روى عن أئمتهم فقالوا : ان المشترك لا يعم في حال النفي ويعم في حال الاثبات ، وبذلك صححوا الوصية للمولى، ووفقوا بين الأصل وبين الفرع المروى عن أئمتهم . ومثل هذه الصورة كثير عندهم سوف يرد بعضه في ثنايا هذا الكتاب - ان شاء الله (٣٦) .

ويكفى أن نذكر هنا أنهم كثيرا ما يدللون على صحة الأصل الذي يلزمونه بقولهم : « وعلى هذا دلت فروع أصحابنا » (٣٧) .

أما الشافعية فانهم يتحامون ذلك - أى اخضاع الأصول للفروع - فى طريقتهم ويتعدون عن الخوض فى الفروع أساسا حتى ولو كان ذلك على جهة ضرب المثال ، يقول الغزالي فى المستصفى : « وأما الأصول فلا يتعرض فيها لاحدى المسائل ولا على طريق ضرب المثال بل يتعرض فيها لفعل الكتاب والسنة والاجماع ولشرايط صحتها وثبوتها ثم لوجوه

---

(٣٥) المشترك هو اللفظ الموضوع للدلالة على معنيين فأكثر - راجع أصول السرخسى ج ١ ص ١٢٦ .

(❦) المعتق والمعتق : الأولى بكسر التاء والثانية بفتحها .  
(٣٦) من صور ذلك عندهم أيضا أن عدم أخذهم بمفهوم المخالفة الذى يأتى الحديث عنه - لانهم وجدوا امام المذهب لا يأخذ بذلك المفهوم فى بعض الفروع التى اثرت عنه مع أن الامام قد يكون له مندوحة فى ذلك ودليل .  
راجع اصول الفقه للأستاذ الدكتور محمد مصطفى شلبى ص ٥١٩ ، ٥٢٠ .

(٣٧) راجع اصول فخر الاسلام البزدوى مع كشف الاسرار ج ١ ص ٢٩١ ، واصول السرخسى ج ١ ص ٢٤١ - ٢٤٣ ، وتفسير النصوص للدكتور محمد اديب صالح ج ١ ص ٩٦ ، ٩٧ .

دالاتها الجمالية ، اما من حيث صيغتها ، أو مفهوم لفظها ، أو معقول لفظها ، وهو القياس من غير أن يتعرض فيها لمسألة خاصة « (٣٨) .

٢ - أن الشافعية ألزموهم منهجهم القائم على التجريد بضرورة التركيز على التصورات العامة ، ولهذا صدروا كتبهم الأصولية بالمقدمات التي تناول القضايا المنطقية والكلامية واللغوية ، أما الحنفية فلم يلتفتوا لذلك كله ، ولهذا تراهم بعد تعريف علم الأصول يدخلون مباشرة في الحديث عن الأدلة الشرعية .

٣ - أن منهج كل منهما في ترتيب موضوعات علم أصول الفقه يختلف عن الآخر ، وذلك الاختلاف في الترتيب ناتج عن الاختلاف في القاعدة الأساسية التي نهضت عليها طريقة كل منهما .

فالشافعية كما رأينا يبدأون بالمقدمات التي عللنا لبدئهم بها بأنه راجع لضرورة تركيز التصور عندهم ثم يتبعونها بالأحكام فالأدلة فالاجتهاد والتقليد .

والحنفية يبدأون بالأدلة - بعد تعريفهم لعلم الأصول - وفي ثناياها يتناولون القضايا اللغوية ثم التعارض والترجيح ويختتمون مباحثهم بالحكم الشرعي وقضاياها .

وتقديم الأحكام - عند الشافعية - على الأدلة مرده أن الأحكام هي المقصودة بالأدلة ، ولهذا لا بد من أن تسبق معرفتها معرفة الأدلة التزاماً منهم لمنهج منطقي يراعى الضبط والترتيب ، وفي هذا يقول الفزالي: « اعلم أنك إذا فهمت أن نظر الأصولي في وجوه دلالة الأدلة لم يخف عليك أن المقصود معرفة كيفية اقتباس الأحكام من الأدلة ، فوجب النظر في الأحكام ثم في الأدلة وأقسامها » (٣٩) .

أما الحنفية فقد اتجهوا - مباشرة - للأدلة لأن أصولهم قائمة على

---

(٣٨) المستصفى للامام الفزالي ج ١ ص ٧ .

(٣٩) المرجع السابق ج ١ ص ٧ ، ٨ .

ضرورة الاستدلال لفروع أئمتهم وخدمتها قبل أن تقوم على المنطق الموضوعى المجرد .

٤ - أن كتب الشافعية حفلت بالاستدلالات المنطقية والمناقشات فى حين حفلت كتب الحنفية بالمباحث والموضوعات الفقهية التى مجالها علم الفقه ، ترى ذلك واضحا فى باب الأحكام عندهم الذى يبحثون فيه حقوق الله وحقوق العباد والأهلية بأفراط ، وهى موضوعات ألقى بعلم الفقه منها بعلم الأصول (٤٠) .

#### ٧ - الاختلاف الموضوعى بين المدرستين :

تبع اختلاف المدرستين فى المنهج اختلاف فى تفاصيل المسائل الموضوعية فى علم الأصول ، والاختلاف بينهما فى ذلك اختلاف كبير نكتفى منه فى هذا العرض التمهيدى بأوضح صور الاختلاف فى طرق الاستنباط أو القواعد اللغوية وهى القواعد التى تعين فى استنباط الأحكام من الأدلة .

وفى ذلك نجد أنهم اختلفوا فى :

١ - أقسام اللفظ من حيث وضوح دلالاته على المعنى المراد ، حيث قسمه المتكلمون الى قسمين وهما : النص والظاهر ، وعرفوا النص بأنه : اللفظ الذى يدل على معناه دلالة قطعية بلا احتمال للتأويل .

والظاهر بأنه الذى يحتمل التأويل أو يدل على معناه دلالة ظنية . ويجمع كلا منهما المحكم الذى عرفوه بأنه ما يدل على معناه دلالة راجحة سواء أكان ذلك الرجحان بلا احتمال وهو النص ، أو مع احتمال وذلك الظاهر (٤١) .

(٤٠) الفكر الأصولى للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان ص ٤٥٤ .

(٤١) المحصول للامام الرازى الجزء الأول القسم الأول صفحة ٣١٦ ، الأسنوى على المنهاج ج ١ ص ١٩١ ، وأصول الفقه للشيخ محمد الخضرى ص ١٢٩ .

أما الحنفية فقد جرى اصطلاحهم على تقسيم الواضح الى ظاهر  
ونص ومفسر ومحكم .

والظاهر عندهم ما دل على المراد منه بنفس صيغته من غير توقف على  
أمر خارجي ولم يكن مقصودا بالأصالة من سوق الكلام مع احتمال  
التأويل والتخصيص والنسخ .

والنص ما دل على المراد منه بنفس صيغته وكان مقصودا أصالة من  
السياق مع احتمال التأويل والتخصيص والنسخ .

والمفسر ما دل على المراد منه بنفس صيغته دلالة واضحة لا يبقى معها  
احتمال للتأويل ولكنه قابل للنسخ في عهد الرسالة .

والمحكم ما دل على المراد منه بنفس صيغته دلالة واضحة قطعية  
لا تختمل تأويلا ولا نسخا في عهد الرسالة (٤٢) .

٢ - يختلفون - أيضا - في تقسيم اللفظ باعتبار خفائه وإبهامه  
في الدلالة على المعنى فيقسمه المتكلمون الى قسمين هما : المجمل  
والمتشابه .

ويعرفون المجمل بأنه الذي اختلط معناه بغيره ، والمتشابه بأنه الذي  
لم يتضح معناه (٤٣) .

أما الحنفية فيقسمون اللفظ باعتبار خفائه الى خفي ومشكل ومجمل  
ومتشابه .

والخفي عندهم هو اللفظ الذي يدل على معناه دلالة ظاهرة ولكن  
في انطباق معناه على بعض أفراده نوع غموض وخفاء تحتاج ازالته الى  
نظر وتأمل .

والمشكل هو الذي لا يدل بنفس صيغته على المعنى المراد منه بل لا بد  
من قرينة خارجية تبين المراد منه ، وهذه القرينة الخارجية في متناول  
البحث .

---

(٤٢) راجع كشف الأسرار ج ١ ص ٤٦ وما بعدها - وأصول الفقه  
للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٦١ - ١٦٨ ، وأصول الفقه للأستاذ الدكتور  
محمد مصطفى شلبي ص ٤٦٠ - ٤٦٧ .

(٤٣) الأسنوى على المنهاج ج ٢ ص ١٣١ ، ١٣٢ .

والمجمل هو الذى لا يدل بصيغته على المعنى المراد منه ، ولا توجد  
قرينة خارجية تبين المعنى المراد منه ، ولا يدرك بياته الا من المجمل .  
والمتشابه هو الذى لا تدل صيغته على المعنى المراد منه ولا توجد  
قرينة خارجية تبينه ، واستأثر الشارع بعلمه فلم يبينه (٤٤) .

هذا والتأمل فى التقسيم السابق للواضح والخفى عند الحنفية يجد  
أن منهج الحنفية أدق من منهج المتكلمين للسببين التاليين :

( أ ) أن سلسلة التقسيم عندهم أوسع مما يعطى مجالا للتعرف  
على الوضوح أو الخفاء بشكل بين وبتدرجات متفاوتة تعين فى حالة  
التعارض .

أما الشافعية فإن دائرة التقسيم عندهم لا تتسع بالقدر الذى يتيح  
التمييز بشكل واضح بين أفراد النوعين .

( ب ) أن تقسيم الحنفية سلم من التداخل بين أفرادها وحفظ لكل  
واحد منها وحدته واستقلاله ، أما الشافعية فإن الأقسام عندهم متداخلة  
فالمجمل والمتشابه - وهما قسما غير الواضح عندهم - لا يكاد الفرق  
بينهما يظهر .

كما أن قسما الواضح يتصفان بالعمومية اذا قورنا بأقسام الواضح  
عند الحنفية التى لاحظوا فيها التدرج من خلال تفريقهم بين ما سيق له  
الكلام أصالة وما سيق له تبعاً (٤٥) .

٣ - تختلف المدرستان - أيضا - فى دلالة العام (٤٦) فىرى المتكلمون  
أنها ظنية ، ويذهب الحنفية الى أنها قطعية .

---

(٤٤) راجع كشف الاسرار ج ١ ص ٥٢ - ٥٥ . وأصول الفقه للشيخ  
عبد الوهاب خلاف ص ١٦٩ - ١٧٧ .

(٤٥) راجع مناهج الأصوليين فى الاجتهاد بالرأى للاستاذ الدكتور  
فتحي الدرينى ص ١٥٧ - ١٥٩ .

(٤٦) العام ما دل على أفراد كثيرين غير محصورين على سبيل الشمول  
والاستفراق كالرجال والنساء ... الخ ، وهو ينقسم الى ثلاثة أنواع :

وقد استدل المتكلمون على مذهبهم بأن كل عام يحتمل التخصيص  
دل على ذلك الاستقراء لألفاظ العموم فى النصوص التى يتبين منها أن  
العام دائما يراد به بعض أفراده ، ولهذا قيل : « ما من عام الا وقد  
خصص » . واذا ثبت الاحتمال اتفى القطع (٤٧) .

وامتدل الحنفية بأن اللفظ اذا وضع لمعنى ، كان ذلك المعنى لازما  
لذلك اللفظ عند اطلاقه حتى يقوم الدليل على خلافه ، والعموم مما وضع  
له اللفظ فكان لازما قطعيا حتى يقوم دليل التخصيص ، واحتمال العام  
للتخصيص احتمال ناشئ عن غير دليل فلا ينافى القطعية (٤٨) .

وقد ترتب على اختلاف المدرستين فى هذا الأصل من الوجهة  
الأصولية اختلاف كبير فى الفروع الفقهية (٤٩) .

٤ - اختلفت المدرستان فى حمل المطلق على المقيّد (٥٠) اذا كان  
الاطلاق والتقييد فى سبب الحكم .

فقال الحنفية بعدم حمل المطلق على المقيّد ويعمل بكل من النصين على  
حدة ، وقال الشافعية : يحمل المطلق على المقيّد .

( ا ) عام لا يراد به العموم قطعاً ، وهو العام الذى صحبته قرينة  
تنفى احتمال تخصيصه ، وهذا قطعى باتفاق .

( ب ) عام يراد به الخصوص وهو العام الذى صحبته قرينة  
تنفى بقاءه على عمومته ، وهذا يحمل على الخصوص .

( ج ) عام مطلق وهو محل الخلاف .  
راجع الرسالة للامام الشافعى ص ٥٢ وما بعدها ، وأصول الفقه  
للدكتور وهبة الزحيلي ج ١ ص ٢٥ .

(٤٧) شرح المحلى على جمع الجوامع ج ١ ص ٣١٧ .

(٤٨) التلويح على التوضيح ج ١ ص ٢٨٤ .

(٤٩) راجع اثر الاختلاف فى القواعد الأصولية فى اختلاف الفقهاء  
للدكتور سعيد الخن ص ٢٠٥ - ٢٠٩ .

(٥٠) المطلق : هو الخاص الذى يدل على فرد شائع او أفراد على سبيل

الشيوع ولم يتقيد بصفة من الصفات مثل : كتاب وكتب ، وطالب وطلاب .

والمقيّد : لفظ خاص يدل على فرد شائع مقيّد بصفة من الصفات مثل

كتاب فقه . وكتب علم نفس ، طالب مجتهد ، وطالب مجتهدون .

راجع ارشاد الفحول للشوكانى ص ١٤٤ ، وأصول الفقه للدكتور وهبة

الزحيلي ج ١ ص ٢٠٨ .

ومثاله : زكاة الفطر عن العبد ، هل يشترط فيها اسلامه أم تؤدي عنه مطلقا مسلما - كان - أم كافرا ؟

ذهب الحنفية الى وجوب أداء زكاة الفطر عنه مطلقا مسلما كان أو كافرا مستدلين على ذلك بما رواه الدارقطني : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والعبد ممن تمونون » (٥١) . ولم يقيدوا هذا الاطلاق بما جاء في حديث عن عبد الله بن عمر قال : « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين » (٥٢) .

لأن هذا القيد وارد في السبب وهو النفس الممونة ، وقاعدتهم - كما ذكرنا - عدم حمل المطلق على المقيد اذا دخل الاطلاق والتقييد على السبب ، وقال الشافعية بعدم وجوب زكاة الفطر الا على من ييمونه الشخص من المسلمين عملا بقاعدتهم في حمل المطلق على المقيد اذا دخل الاطلاق والتقييد على السبب (٥٣) .

٥ - ومن بين الاختلافات الكبيرة التي حدثت بين المدرستين : اختلافهما في طرق « دلالات الألفاظ على الأحكام » من حيث تقسيم الدلالات وأنواعها في بعض الحالات - وهو ما يبسط البحث القول فيه في الأبواب والفصول القادمة - ان شاء الله .

\* \* \*

(٥١) الحديث رواه الدارقطني ولم يصححه ابن العربي في شرحه لصحيح الترمذي لورود عبارة « ممن تمونون » راجع صحيح الترمذي بشرح ابن العربي ج ٣ ص ١٨٤ طبعة دار الكتاب العربي . ولعل الحديث المجمع على صحته في ذلك ما رواه نافع عن عبد الله بن عمر قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على الذكر والأنثى والحر والملوك صاعا من تمر أو صاعا من شعير . قال : فعدل الناس الى نصف صاع من بر - قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح - راجع صحيح الترمذي بشرح ابن العربي ج ٣ ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٥٢) الحديث رواه الإمام أحمد وأصحاب الكتب الستة - راجع نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٤٩ .

(٥٣) كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٩٥ وما بعدها ، وائر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء للدكتور مصطفى سعيد الخن ص ٢٦٠ .